



بيان  
وفد دولة قطر  
يُلقِيه

الدكتور أحمد حسن الحمادي  
مدير إدارة الشؤون القانونية في وزارة خارجية دولة قطر  
أمام النقاش العام

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

عام ٢٠١٥

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

٣٠ أبريل ٢٠١٥

يرجى المراجعة عند الالقاء

**السيد الرئيس**

لمؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، ونؤكّد تعاوننا معكم لإنجاح أعمال المؤتمر، كما يؤيد وفد بلادي ما جاء في بيان المجموعة العربية وبيان الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

كما نود أن نتقدم بالتعازي الصادقة إلى حكومة وشعب النيبال جراء الكارثة الإنسانية التي خلفها الزلزال، ونعبر عن تضامننا معهم في هذه الظروف المؤلمة.

**السيد الرئيس**

## السيد الرئيس

إن مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠٠٠ قد أرسى معالم الطريق لنزع السلاح النووي بناء على التزام قاطع من جانب الدول النووية بالتوصل إلى النزع الكامل لأسلحتها النووية وبنتنفيذ الخطوات الثلاثة عشر المتفق عليها في هذا الشأن، كما أقر مؤتمر ٢٠١٠ اثنين وعشرين خطوة لنفس الغرض.

ولقد كان هناك بعض الخطوات الأحادية والثنائية التي اكتسب بعضها الصبغة القانونية، غير أن المخزون من السلاح النووي الذي مازال يقع في الترسانات النووية يمثل هاجساً مخيفاً للبشرية، حيث يكفي هذا المخزون لتدمير العالم أكثر من مرة. وما يبعث على القلق أن الأسلحة النووية قد أصبحت على نحو متزايد تشكل نقطة الارتكاز في العقائد الاستراتيجية

المبنية على النسبة المئوية هذه الأداة - ميزة تزداد من قوائمه استخداماً

منها أقره المجتمع الدولي لتنفيذ الالتزام الخاص بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة

يكون تطوير برامج الطاقة النووية السلمية بشكل مسؤول. وعلى الالتزام بتدابير الضمانات الشاملة، و التعاون، الكا مع المكاللة الدبلومية لتمكنها من احـاء التـحـقـة، الكاما، كما على

الدول المطورة لبرامج الطاقة النووية اتخاذ الخطوات الازمة لتعزيز الثقة و لمعالجة أي مخاوف يطرحها المجتمع الدولي حول سلمية برامجها النووية. كما نؤكد على اهمية مبدأ

السيد الرئيس

إن المعاهدة ومصادقيتها تمر بمرحلة دقيقة، فإن العديد من الدول تعتبر مؤتمرنا هذا مفترق